

جودة أنظمة الاستعلام المصرفي كمدخل لاتخاذ القرار الائتماني الجيد وإدارة مخاطره

أ. موساوي آسية\*

Résumé :

La qualité des systèmes d'informations sur les crédits joue un rôle capital dans le renforcement de la prise de décision, en fournissant aux intéressés les informations utiles mais également des outils d'analyses et de prévision. Cela et pour diminuer le degré d'incertitude et les choix disponibles dans le cas d'octroi de crédit.

Ainsi réussir Bâle 2 ne se résume pas à la mise en conformité à une nouvelle norme, mais signifie réussir son système d'information risque, selon le 3eme pilier (la discipline de marché). Le rapport annuel de la banque mondiale sur le climat des affaires, affirme à son tour que la qualité des systèmes d'information sur les crédits et l'accès à ces informations indiquent la facilité des décisions d'octroi de crédit. Si sur les crédits en Algérie repose sur une base de données appelée centrale des risques. Dont elle affiche actuellement une note de quatre (04) point, cette note affecte le classement de notre pays 2012 - 2013 par doing business.

المستخلص: تلعب جودة أنظمة الاستعلام الائتماني دوراً أساسياً في دعم اتخاذ القرار الائتماني عن طريق توفير المعلومات اللازمة سواء للتحليل أو التنبؤ، وهذا من أجل تقليل كل من درجة عدم التأكد والبدائل المتاحة في حالة اتخاذ قرار منح الائتمان، وهو ما عززته أيضاً مقررات بازل II من خلال الدعامة الثالثة (انضباط السوق)، حيث نجاح تطبيق بازل II لا يتوقف فقط على الالتزام بالمعايير الجديدة بل وعلى تطوير جودة المعلومات الخاصة بإدارة المخاطر الائتمانية، وهو ما يقرها كذلك البنك الدولي في تقريره السنوي حول مناخ الأعمال لمجموعة من الدول، على أن نوعية المعلومات حول الائتمان وسهولة الحصول عليها تعتبر مؤشر على سهولة منح الائتمان في هذه الدول، أين نجد أنظمة الاستعلام حول القروض في الجزائر تركز على قاعدة بيانات تدعى مركزية المخاطر والتي تأخذ حالياً علامة (04) تدخل ضمن معايير تصنيف مناخ الأعمال بالجزائر 2012-2013 من طرف البنك الدولي. الكلمات المفتاح : الاستعلام الائتماني، إدارة المخاطر، القرار الائتماني

\* أستاذة مساعدة قسم أ، جامعة الجزائر 3.

تمهيد : يمثل النشاط الائتماني وإدارة مخاطره أساس العمل المصرفي المعاصر، لأن نتائج أعماله تعتمد بدرجة كبيرة على جودة وحجم المحفظة الائتمانية لديه، وبالتالي لا بد لتلك المصارف من اتخاذ القرارات الرشيدة المتعلقة به والتي تعتبر من أهم وأصعب القرارات المصرفية كونها تتطلب إجراء موازنة بين العائد المتوقع، المخاطرة والتكلفة المحتملة للائتمان المطلوب، وللوصول للقرار الائتماني السليم سواء بقبول منح الائتمان أو رفضه لا بد من إيجاد أحسن توليفة تسمح بتعظيم معدلات العوائد مقابل التقليل من المخاطرة وحالات عدم التأكد الناجمة عن عنصر الزمن في المعاملة الائتمانية بتكاليف اقل، حيث تعتمد هذه التوليفة بالأساس علي طبيعة المعلومات المتوفرة لديها ودقة هذه المعلومات، أين أصبحت أهمية القرار الائتماني تعادل بالضرورة أهمية المعلومات التي اعتمد عليها في صنعه إلي درجة أن بعض الباحثين اعتمدها في التمييز بين المنظمات الناجحة والمنظمات الفاشلة وهذا أيضا ما أكدته مقررات بازل II لكفاية رأس المال؛ واستنادا على ما تقدم فإن موضوع الدراسة يحاول الإجابة على الإشكالية التالية :

مدى ضرورة جودة أنظمة الاستعلام الائتماني في ترقية القرار الائتماني وإدارة المخاطر الكامنة فيه ؟

وهذا ما سوف نحاول الإجابة عليه من خلال تناول المحاور الأساسية التالية:

أولاً: أساسيات الائتمان من أجل اتخاذ القرار الائتماني.

ثانياً: الحاجة المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني.

ثالثاً: متطلبات جودة أنظمة الاستعلام الائتماني.

رابعاً: مزايا ومنافع تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني.

خامساً: رهان بازل II هو أنظمة الاستعلام الائتماني.

سادساً: الاستعلام الائتماني على مستوى النظام المصرفي الجزائري.

أولاً: أساسيات الائتمان من اجل اتخاذ القرار الائتماني :

تتكون عملية اتخاذ قرار منح الائتمان من عدة عوامل يجب التركيز عليها ودراستها بشكل شامل ومتكامل، وهو ما يعرف بالتحليل الائتماني حيث وضع العديد من الباحثين نماذج كمية ونوعية لا بد من الاستعانة بها للوصول للقرار الائتماني السليم، وأهم هذه النماذج هي<sup>1</sup>:

#### 1- نموذج 5 Cs:

حسب هذا المعيار يقوم التحليل الائتماني على خمسة ركائز أساسية وهي:

##### - الشخصية Character :

ويقصد بها سمعة العميل الائتمانية أي مدى التزام العميل ورغبته في سداد الأموال المقترضة، والمعلومات التي يحصل عليها البنك سواء من المصادر الداخلية أو المصادر الخارجية سوف تساعده في معرفة هذا العميل.

##### - المقدرة على السداد Capacity :

ويقصد بها القدرة القانونية للاقتراض وتوقيع العقود واتفاقيات التعامل مع البنك، وعمل إدارة الائتمان أن تطلع على العقود والنظم القانونية لشخصية المدين وذلك قبل الشروع بأي تحليل أو دراسة، كما يضيف بعض الباحثين لهذا المعيار إمكانيات العميل

<sup>1</sup> انظر في ذلك إلى:

- شقيري نوري موسى وآخرون " إدارة المخاطر "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2012، ص ص 102 - 103.

- محمد مطر " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2010، ص ص 368 - 369.

- اسماعيل حجير " التحليل الائتماني لاتخاذ القرار الائتماني " مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد الثاني والعشرون، 2003، ص ص 87-88.

وكفاءته في إدارة أمواله ومن ثم مصادر الأموال التي سوف يستخدمها في تسديد القرض بالمقدار والتوقيت المحددين في جدول الاستحقاقات.

#### - رأس المال Capital :

يتطلب ذلك دراسة متفحصة لعنصر هام وهو ما يعرف بكفاية رأس مال العميل، وذلك باعتبار أنه رأس مال العميل يعتبر الملاذ الأخير الذي سيعتمد عليه المقرض في استرداد القرض إذا ما تعثرت الشركة المقترضة، يتطلب ذلك دراسة هيكل تمويل الشركة كأساس لتقييم مخاطر الرفع المالي.

#### - الضمان Collateral:

ويقصد به رهن الأصول التي يبدي العميل استعدادة لتقديمها للبنك كضمان مقابل الحصول على القرض، والضمان المقدم يكون في صورة أموال، عقار، بضائع، أوراق مالية أو أصول حقيقية مثل الآلات، السيارات.....الخ، ومن أجل حماية حقوق البنك في إطار مخاطر مختلفة الحدوث تزداد الضمانات المطلوبة كلما زاد توقع الخطر.

#### - الظروف المحيطة Conditions :

إن المعلومة الصحيحة عن الظروف العامة أي الظروف الاقتصادية، السياسية والاجتماعية المحيطة بالعميل سوف تؤثر على مقدرته على السداد، لذا يجب أن تؤخذ الظروف المتوقعة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الائتماني، والملاحظ أنه في حالة الانتعاش الاقتصادي فان البنك يتوسع في منح الائتمان، أما في حالة الركود الاقتصادي فان البنك يتبع سياسة متشددة في منح الائتمان.

**2- نموذج 5Ps:**

يعزز القرار الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال نموذج يعرف بـ نموذج 5ps، يعتمد على توفير المعلومات التالية:

**- العميل People :**

يقيم الوضع الائتماني للعميل عن طريق تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل، حالته الاجتماعية، مؤهلاته وأخلاقه، يتم ذلك عادة عن طريق مقابلة العميل وهي مصدر من المصادر الخارجية للاستعلام الائتماني التي يعتمد عليها البنك.

**- الغرض من الائتمان Purpose:**

يتم ذلك عن طريق تقييم الغرض من القرض، وهل هذا التمويل يتفق مع سياسة البنك الإقراضية؟ ففي حالة عدم التناسب بين سياسة البنك واحتياجات العميل يتم التوقف على التحري الائتماني ودراسة الملف وبالتالي رفض الطلب.

**- القدرة على السداد Payment:**

ويرتكز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد أصل وفوائد القرض في آجالها المحددة، وذلك من خلال معرفة التدفقات الداخلية والخارجية للعميل الأمر الذي يعطي تصورا أوليا فيما إذا كان العميل معرضا إلى حالة التعثر، ونوع التعثر.

**- المنظور Perspective:**

وهي النظرة المستقبلية من اجل معرفة حالة عدم التأكد المحيطة بالعملية الإقراضية، وتحديد أكبر للمخاطر من خلال تشخيص الظروف المحيطة بالعمل سواء الداخلية منها أو الخارجية.

### - الحماية Protection :

وأساس هذا المعيار هو معرفة مدى توفر الحماية للائتمان المقدم للعميل وهذا من خلال تقييم الضمانات والكفالات التي سيقدمها العميل في حالة عجزه عن السداد. إن مضمون كل من النموذجين السابقين يتشابه ليشارك في تحديد ملاءة العميل وقدرته على التسديد، أي تحدد بمجموعها مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان عند اتخاذ القرار الائتماني.

### 3-نموذج PRISM:

يعتبر من احدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني وقراءة المستقبل، ويعكس هذا المنهج القوة لدى العميل ويساعد ادارة الائتمان عند تحليل الائتماني من تشكيل أداة قياس توازن المخاطر والقدرة على السداد.

### - المنظور Perspective:

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان بعد منحها الائتمان، ومضمونها القدرة والفاعلية من خلال تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه الائتمان ودراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عنده.

### - القدرة على السداد Re payment:

وهي كل المعلومات التي من شأنها توضيح التدفقات الداخلة للعميل لأنها المصدر الأساسي لتسديد ديونه المصرفية.

## - الغرض من الائتمان Intention :

بمعنى تحديد الغاية من القرض المطلوب من طرف العميل لأنها تشكل الأساس لدراسة هذا الملف، والحالة السائدة انه قد تطلب قروض طويلة المدى من أجل تمويل احتياجات قصيرة المدى أو تمويل احتياجات شخصية للعميل... الخ.

## - الضمانات Safeguards:

ويقصد به تحديد الضمانات الضرورية التي تقدم إلي البنك ليكون ضامنا لاسترجاع حقوقه في حالة عسر العميل، ويمكن للبنك الاستعانة بخبراء من اجل تحديد قيمة الضمان خاصة إذا كان الضمان حقيقي.

## - الإدارة Management:

يقصد بذلك التركيز علي العمل الإداري للعميل من خلال العمليات أي أسلوبه في إدارة أعماله، تحديد كيفية الاستفادة من الائتمان وهل يتسم العميل بتنوع منتجاته؟ وهل عمله موسميا أو دائما؟ وتم الإدارة أيضا من خلال استعراض الهيكل التنظيمي، السيرة الذاتية لمدرء الائتمان وتحديد قدرتهم علي النجاح والنمو.

وعلي ضوء تحليل البيانات المتاحة والمفاوضات مع العميل فإن القرار الذي يتخذ يكون في أحد الصور الآتية : قبول أو رفض أو الحصول على معلومات إضافية، بالنسبة للحالة الأخيرة ينبغي مقارنة تكلفة الحصول على المعلومات الإضافية مع مقدار التخفيض المحتمل في الخسائر نتيجة لتوفر تلك المعلومات، وإذا ما أشارت التوقعات إلى أن تجميع معلومات إضافية يعتبر قراراً غير اقتصادي، فإنه ينبغي الاعتماد علي الخبرة لوضع طلب العميل ضمن الطلبات المقترح قبولها أو رفضها<sup>2</sup>.

<sup>2</sup> منير إبراهيم هندي " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات " المكتب العربي الحديث، إسكندرية، الطبعة الثالثة 2010.

### ثانيا: الحاجة المتزايدة لأنظمة الاستعلام الائتماني :

كانت المعاملات المصرفية في الماضي تجرى غالبا بين أطراف يعرفون بعضهم جيدا، ثم بدأت عملية الاستعلام المصرفي من خلال تبادل الأحاديث والمعلومات بين كافة ممثلي البنوك، بين البنوك وعملاءهم الرئيسيين؛ ومع تطور الأسواق المالية وانفتاحها واتساعها، وازدياد سرعتها بسبب التطور التكنولوجي وارتفاع حجم الصفقات التجارية، ومنه ارتفاع الطلب علي توفير المزيد من الائتمان والذي يتطلب بدوره توفير الكثير من المعلومات الدقيقة والسريعة لتحديد قدرة المقترضين علي السداد، برزت الحاجة إلي ضرورة الاهتمام بالاستعلام المصرفي بصفة عامة والاستعلام الائتماني بصفة خاصة للتحقق من المعلومات المقدمة من العملاء المقترضين ؛ وذلك لأهمية الدور الذي تقوم به البنوك في منح القروض سواء للأفراد أو المؤسسات أو الهيئات الحكومية وقروض أخرى خارجية لحكومات ومؤسسات خارجية، الأمر الذي استدعى تخصيص دائرة أو وحدة مستقلة ضمن الهيكل التنظيمي لكل بنك تسند إليها عملية تحليل الائتمان والأنشطة الأخرى الخاصة بتوفير المعلومات، ومركزيات علي مستوى البنوك المركزية التي تقوم بجمع المعلومات عن المستفيدين من القروض، طبيعة القروض الممنوحة، المبالغ المسحوبة والضمانات المقدمة لكل قرض من الجميع البنوك والمؤسسات المالية. الخ، بشرط إلزامي أن تكون منخرطة في مركزية المخاطر بالإضافة إلي مكاتب أو شركات أخرى مستقلة توفر المعلومات لطالبيها سواء للمقرضين أو المقترضين وماهي مستويات المخاطر في إقراض الحكومات، الشركات والأفراد، حيث تم إنشاء أول شركات خدمات المعلومات الائتمانية في منتصف القرن التاسع عشر وخلال فترة التسعينات من القرن العشرين إلي غاية يومنا هذا ازدهر نشاط هذه الشركات وأصبح هناك العديد من الوكالات المحلية، الإقليمية والعالمية ومن أبرزها وكالة موديز لخدمة المستثمرين Moody's investors service، وكالة ستاندرد أند بورز Standard & Poor's، وكالة فيتش للتصنيف Fitch Ratings ؛ ومنه يمكن تعريف الاستعلام الائتماني بأنه جزء لا يتجزأ من التحليل الائتماني تقوم به



دائرة أو وحدة إدارية مستقلة داخل البنك أو خارجه، مهمتها جمع المعلومات من كافة المصادر بغية تحليلها وتلخيصها ضمن استنتاج يعطي دلالة واضحة على مكانة الزبون الأدائية، التجارية والمالية، حيث يدخل في هذه العملية طرفين أساسيين هما:

-المستعلم: وهم الأشخاص الاعتبارية التي لديها غرض من مشروع الاستعلام والحصول على التقارير الائتمانية بالإضافة إلي كافة المعلومات والبيانات المتعلقة بالعملاء.

-المستعلم عنه: وهم الأشخاص الطبيعيون والأشخاص الاعتبارية الحاصلون أو المتقدمون للحصول على الائتمان، حيث تجمع معلوماتهم وبياناتهم في ملفات ائتمانية تكون متاحة للاستعلام وفقا لقواعد معينة.

وتبقى مصادر هذه المعلومات كثيرة ومتنوعة يمكن حصرها في مجموعتين رئيسيتين:

- مصادر داخلية: إن هذه المصادر ماهي إلا عبارة عن تقييم للعميل من خلال فترة التعامل التي تسبق طلب القرض، وهذا ما نجده في سجلات البنك الداخلية عن الوضع المالي للعميل، مستوى ملاءته المالية وتطور نشاطه التشغيلي...الخ.وهو ما يعرف بالتاريخ الائتماني للعميل.

- مصادر خارجية: وهي كل المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مصادر خارجة عن البنك مثل الزيارات الميدانية من أجل التحقق من المعلومات التي أوردها من خلال معرفة سبب التعامل مع البنك المعني دون الاتصال بينك آخر ونوع الأصول التي يملكها ومشاريعه المستقبلية...الخ، كما نجد في المحكمة ومصلحة السجل التجاري كل عناصر الحياة القانونية للشركة لاسيما نسخا من الميزانيات وقرارات التصفية كما يمكن الاطلاع أيضا علي أنظمة الشركات، تعديلاتها، الأعمال المكتملة لها وكل شروط العقود الإدارية...الخ؛ ومن المصادر الخارجية للمعلومات الائتمانية نجد مركزية المخاطر علي مستوى البنك المركزي وهي من أهم مصادر الاستعلام عن العميل لأنها تفيد في :

- معرفة حجم القروض وأنواعها الممنوحة للعميل من البنوك الاخرى والضمانات المقدمة بالمقابل؛

- معرفة درجة استغلال العميل لهذه القروض؛

- معرفة وجود التزامات غير مسددة علي العميل؛

- معرفة ما إذا كان للعميل نشاط في مجالات الاعتمادات والكفالات؛

بالإضافة إلى ما سبق هناك مصادر استعلام أخرى مثل:

- الاستعلام من البنوك التي يتعامل معها؛

- الاستعلام من تجار القطاع الذي يعمل فيه؛

- الاستعلام من مكاتب أو شركات الاستعلام الائتماني؛

- الاستعلام من السوق ومن الصحف المحلية....الخ.

ومنه اتخاذ القرار في المصارف أو أي مؤسسة اقتصادية أخرى هو نتيجة تحليل معمق للمعلومة المتاحة للمسيرين في سياق تنظيمي محدد<sup>3</sup>.

ثالثا: متطلبات جودة أنظمة الاستعلام الائتماني:

يوصف نظام المعلومات الائتمانية بأنه نظام كفؤ وفعال في عملية اتخاذ القرارات، عندما يوفر المعلومة الجيدة، وهناك ثلاث أبعاد رئيسية لجودة المعلومة<sup>4</sup>:

- البعد الزمني وذلك من خلال توفر المعلومة لمتخذ القرار في "التوقيت" الملائم وأي تأخير سوف يخفض من منفعتها بالنسبة لمستخدمها، كما أن السرعة عنصر مهم لضمان اتخاذ القرار الائتماني ضمن الوقت المناسب، وتقديم المعلومة "الحديثة" وفقا

<sup>3</sup> ERIC LAMARQUE « *GESTION BANCAIRE, AVEC UN CAS D' ENTREPRISE* », PERSON EDUCATION, 2e édition 2008, p. 120- 121.

<sup>4</sup> - طارق طه " إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية "، دار الكتب، إسكندرية، 2000، ص ص 515- 516.

لتطورات الموقف لأنه قد يستجد من المتغيرات ما يجعل المعلومة المتاحة في فترة زمنية معينة متقادمة ولا تعبر عن حقيقة الموقف الراهن، "التكرار" ويعني ذلك أن المعلومة الجيدة هي التي تقدم باستمرار كلما دعت الحاجة إليها أما المعلومة "التاريخية" فقد يحتاج متخذ القرار معلومات عن فترات زمنية ماضية من اجل التنبؤ بمعلومات مستقبلية ( مقررات بازل II تلزم ترشيف من 05 الي 07 سنوات بالنسبة للملفات المتعثرة).

- بعد المحتوى ويتم ذلك من خلال تقييم جودة المعلومة من حيث المحتوى، ومن خصائصه "الدقة" التي تشير إلي درجة الخلو من الخطاء ولكن تبقى الزلات البشرية تؤدي إلي بعض الأخطاء ( مثل مخاطر التشغيل حسب مقررات بازل II )، وفي وقتنا الحاضر فإن المعالجة الآلية والبرامج المتطورة ساعدتنا على التقليل إلى حد كبير من هذه الأخطاء، "الارتباط " أو " ملائمة" أي مدى ارتباط المعلومة بالموضوع محل البحث الذي يريد متخذ القرار التحري عنه، أما "الاكتمال" فهو توفير للمستخدم كل المعلومات التي يحتاجها، بالرغم من صعوبة تحقيقه المطلق إلا أن ذلك لا يعني من محاولة تحقيق أكبر نسبة منه، دون الاسترسال في تقديم معلومات إضافية لا تخدم المستخدم مما يؤدي إلي تشتت ذهن متخذ القرار، ثم نجد "المدى" وهنا يجب أن تغطي المعلومة نفس المساحة الجغرافية التي يغطيها المقرض والمقرض ( البيئة المصرفية).

-البعد الشكلي أي يجب أن تتصف المعلومة الجيدة بـ "الوضوح" وأن تكون خالية من الغموض مما يسهل فهمها بالنسبة لمستخدمها؛ "التفاصيل " وهنا تقدم المعلومة بالتفصيل أو الإيجاز وفقا لمتطلبات متخذ القرار ويتم "التقديم" في أكثر من صورة (وصفي، رقمي، بياني...الخ)، كما يتم "الترتيب" وفقا لاحتياجات متخذ القرار المصرفي ( حسب قيمة أو نوع القرض، شدة التعثر.....الخ )، وفي الأخير "الوسائط" كتقديمها في صورة تقارير مطبوعة أو معلومة الكترونية وغيره، والمعلومة الجيدة هي التي ينبغي تقديمها باستخدام الوسيط الأكثر ملائمة.

#### رابعاً: أهمية تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني:

إن التطورات التكنولوجية السريعة التي حدثت في مجال الحصول على البيانات، تخزينها، معالجتها وتوصيل نتائجها إلى متخذي القرار قد تطلب من المصارف ضرورة أن يكون فيها نظام للمعلومات الائتمانية مسؤول عن ذلك، وله القدرة على التعامل مع البيئة المصرفية الداخلية والخارجية من خلال نظم المعلومات فيها، فضلاً عن إمكانية تحقيق الاستفادة الأفضل من خصائص ومميزات الأجهزة المتطورة في التعامل مع البيانات ذات الكميات الكبيرة والمتنوعة، وبما يؤدي إلى مساهمة أكثر في تسهيل تحقيق أهداف إدارة الائتمان. ويمكن استعراض أهم دور للاستعلام الائتماني من خلال أثره المتوقع على أداء المصارف بصفة عامة والأداء الائتماني بصفة خاصة وفقاً لما يلي\*:

- تأتي أهمية الاستعلام الائتماني بالنسبة للصناعة المصرفية للحد من ظاهرة الديون المتعثرة، مما يؤدي إلى نقص تكلفة الاقتراض والتمويل، لأن جودة المعلومات التي يوفرها نظام الاستعلام المصرفي سواء سلبية أو ايجابية عن المستعلم عنهم طالبي القروض ومديونيتهم القائمة حالياً، ستمثل دور رئيسي في اتخاذ القرار الائتماني الصحيح سواء بالامتناع عن منح الائتمان أو قبول منح هذا الائتمان بأسعار اسلم وتقييم أدق للمخاطر، الأمر الذي يسمح بتقليل كلفة الاقتراض والاعتماد علي الجدارة الائتمانية كضمان بدلا من الضمانات الشخصية والرهنات العقارية، وهذا ما يشجع العملاء على اللجوء للبنوك للحصول على قروض لتمويل أنشطتهم، حيث أظهرت العديد من الدراسات الميدانية والإحصائية العلاقة الايجابية الطردية بين توفر وكفاءة المعلومات الائتمانية الذي ينتج عن تواجد أنظمة متطورة وفعالة للاستعلام الائتماني

\* ذكرنا فقط العناصر ذات الصلة بالموضوع.

وبين زيادة حجم الائتمان المقدم وعدد المقترضين وانخفاض حالات التعثر في النظام المصرفي<sup>5</sup>.

- انخفاض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها لأن وفاء العملاء المقترضين بالتزاماتهم سوف يساعد على إعادة إقراضهم أو إقراض عملاء جدد، وفي ذات الوقت تنفي الحاجة إلى تكوين مخصصات للديون المشكوك في تحصيلها ومنه التقليل من حالات إعدام الدين، ونتيجة لكل ذلك سوف تزيد أرباح المصارف.

- فضلا عن ذلك يتوقع أن يزيد الاستعلاء الائتماني توسيع قاعدة العملاء الممولين، عن طريق استقطاب عملاء جدد جيدين للمصارف، أي توجيه التمويل للعملاء الذين يوفون بالتزاماتهم ويساهمون في زيادة الإنتاج وتوفير السلع والخدمات على مستوى الاقتصاد الوطني<sup>6</sup>.

- تعزيز الشفافية في البيئة المصرفية مما يزيد من ثقة العملاء في الجهاز المصرفي لأنه يوفر لهم معلومات صحيحة، بالإضافة إلى دعم الميزة التنافسية للمصارف بسبب توفر المعلومات عن العملاء، والمصارف المنافسة في السوق وكل المتغيرات الأخرى المتعلقة بالبيئة المصرفية، مما يساعد هذه المصارف على استغلال الفرص المتاحة، زيادة درجة الدقة في التنبؤ بالمتغيرات المستقبلية وزيادة قدرتها على مواجهة منافسيها.

<sup>5</sup> محمد يسر برنية "تطوير أنظمة الاستعلاء الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية" صندوق النقد العربي ابوظبي 2008، ص 8

<sup>6</sup> عبد الله الحسن محمد "دور الاستعلاء الائتماني في ترقية أداء المصارف" مجلة دراسات وبحوث، العدد 62 ديسمبر 2011، ص 4 - 5.

- إن الرقابة الفعالة لمخاطر البنك تستوجب معرفة وقياس كافة المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، وبالتالي رقابة المخاطر تحتاج إلى نظم معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بالتقارير اللازمة وفي الوقت المناسب حول أوضاع البنك المالية، الأدائية وغيرها ؛ ويجب أن تنسجم درجة تعقد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقيد نشاطاته، وفي الحقيقة تحتاج البنوك إلى إعداد تقارير يومية أو أسبوعية حول وضع الميزانية، الأرباح والخسائر، قائمة الديون تحت المراقبة، قائمة القروض المستحقة وغيرها، لذلك يتوقع أن يكون لدى البنوك أنظمة معلومات تمكنها من تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بكافة التقارير اللازمة حول حجم ومراقبة مخاطر البنك<sup>7</sup>.

-إن جودة وعمق أنظمة الاستعلام الائتماني سواء أنظمة الاستعلام الرسمية مثل مركزيات المخاطر على مستوى المصارف المركزية أو أنظمة الاستعلام المملوكة للدائنين، والتي تنشئها المصارف والمؤسسات المالية وذلك بغرض تبادل المعلومات الائتمانية وتقديم خدمات الاستعلام للجهات المشتركة في ملكيتها، أو أنظمة استعلام مستقلة والتي تنشئها مؤسسات مستقلة بخلاف المصارف والمؤسسات المالية، سوف تعزز الممارسات الإشرافية للبنوك المركزية<sup>8</sup> لأنها ستساهم في تحسين قدرتها كبنك للبنوك وبنك الحكومة في تشخيص المخاطر المصرفية واتجاهاتها وتطوراتها في القطاع المالي والمصرفي، الأمر الذي سيساعد على وضع مجموعة من الإجراءات تؤدي إلى تطوير قواعد وأطر الممارسات الرقابية والإشرافية على المصارف والمؤسسات المالية لضمان تحقيق الاستقرار المالي.

<sup>7</sup> إبراهيم كسارنة " اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر" صندوق النقد العربي، ابوظبي 2008، ص 44-45.

<sup>8</sup> محمد يسر برنيه، مرجع سبق ذكره، ص 10.

- تساعد أنظمة الاستعلام على اتخاذ القرار عن طريق تزويد المعنيين بمعلومات هامة وأدوات التحليل والتنبؤ كما تضمن تداول المعلومات على مستوى البنك<sup>9</sup>.
- لا شك أن المعلومات الائتمانية التي يمكن أن توفرها المراكز العامة أو الخاصة سوف يحسن مؤشر الحصول على الائتمان في تلك الدول، ومنه مناخ الأعمال فيها، وهذا ما أقره البنك الدولي في تقاريره حول مناخ الأعمال في كل سنة.
- خامسا: رهان بازل II هو أنظمة الاستعلام الائتماني :

نظرا لما تتعرض إليه المصارف من مخاطر مختلفة ومتزايدة كان لا بد من التركيز علي كيفية قياسها وإدارتها والوسائل التي يمكن اتخاذها للحد منها، وهذا لما تسببه من خطورة على المركز المالي للمصرف، جودة أصوله، درجة سيولته وقدرته علي المنافسة والبقاء، فقد ظهر توجه يعتمد على مدى كفاءة المصارف في الحد من هذه المخاطر هو مقررات بازل I ثم مقررات بازل II لكفاية رأس المال ثم مقررات بازل III ، التي عززت من أهمية نظم الاستعلام المصرفي بصفة عامة ونظم الاستعلام الائتماني بصفة خاصة في تحسين إدارة هذه المخاطر وهذا ما جاءت به الدعامة الثالثة والأخيرة من خلال الاستخدام المتزايد لإنضباط السوق<sup>10</sup> ، والذي يقصد به توافر المعلومات ( المالية وغير المالية ) الدقيقة وفي أوانها، والتي تمكن مختلف المشاركين في الصناعة المصرفية من إجراء تقييمات صحيحة لأنشطة المصارف والمخاطر المتضمنة في هذه الأنشطة، وهذا بزيادة درجة إفصاح المصارف عن هيكل وكفاية رأس المال، وتعرض للمخاطر وأيضا استراتيجيات المصارف للتعامل مع المخاطر وأنظمتها الداخلية لتقدير حجم رأس المال المطلوب، وكذلك التفاصيل الكمية والنوعية عن المراكز المالية للمصارف وأدائها العام، إذ تحدي بازل II هو نظام

<sup>9</sup> Sylvie de Coussrgues « **GESTION DE LA BANQUE – DU DIAGNOSTIC A LA STRATEGIE** », DUNOD, 3e édition 2002, p123- 124.

<sup>10</sup> سيم كاراكادج ومايكل تيلور " نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل " مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000 ص53.

المعلومات في بنوك التجزئة حيث المشكل الأساسي أمام تطبيق مقررات بازل تكمن في حجم ونوع المعلومات المتاحة ومدى تجانسها، من خلال تصنيفها ومعالجتها على مستوى نظام المعلومات الأمر الذي يؤدي إلي تقييم جيد للمخاطر الائتمانية عند استعمال طريقة "التنقيط الداخلي"، كما أنه من الضروري التأكد من أن كل معلومة متحصل عليها من مختلف الأنظمة تمثل نفس الشيء، ثم تأتي عملية معالجة هذه المعلومات وإيجاد نتائج ثابتة ومستقرة وفي الأخير عملية تخزين هذه المعلومات واستعمالها من أجل تبرير الأرقام والنتائج الخاصة بكل عنصر في العقد، حيث طلبت لجنة بازل الترشيح من 5 إلى 7 سنوات خاصة بالنسبة للملفات المتعثرة<sup>11</sup> وهذا ضمن ضرورة تعزيز أمن النظام المصرفي، ومما سبق يمكن القول أن انضباط السوق لا يكون إلا عن طريق تطوير نوعية المعلومات والذي يتضمن بعدين<sup>12</sup>:

- المعلومات العامة والتي ينصح بها أو تفرض على البنوك وتعلق بالهيكل والاحتياجات التي تخصصها لرأس المال بسبب تعرضها لمختلف المخاطر والمنهج المستعمل في ذلك.

- المعلومات الخاصة والتي تفرض على البنوك عند استعمال طرق داخلية من أجل تقييم المخاطر أو التي تستفيد من قواعد الحيلة المصرفية من أجل عملياتها، التقليل من المخاطر والتوريق.

كما يقوم البنك الدولي دوريا بتحليل مناخ الأعمال في 183 دولة ويقوم بترتيب هذه البلدان على أساس سهولة ممارسة أنشطة الأعمال حيث يعتبر الحصول على الائتمان مرحلة من مراحل حياة منشأة الأعمال الذي يرفع أو يخفض تصنيف هذه الدول، ويتم تشخيص هذه المرحلة عن طريق مؤشرات تسمى مؤشرات الحصول على الائتمان

<sup>11</sup> OLIVIER REMOND ET BRUNU RENHAS « L'enjeu de Bale II pour le système d'information de la banque de détail », BANQUE magazine supplément au n 650, septembre 2003, p29-30.

<sup>12</sup> ERIC LAMARQUE « GESTION BANCAIRE, AVEC UN CAS D' ENTREPRISE », PERSON EDUCATION, 2e édition 2008, p. 102 -103.



تقيس نوعية وكمية المعلومات الائتمانية المتاحة التي تسهل عملية اتخاذ القرار الائتماني، وحددت في أربعة مؤشرات هي:

مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10) والذي يقيس الدرجة التي تحمي بها حقوق المقترضين والمقرضين من خلال قوانين الضمانات العينية والإفلاس من أجل تسهيل عملية الإقراض، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6) حيث يقيس هذا مؤشر القواعد والممارسات التي تؤثر علي مدى التغطية، ومدى توافر ونوعية المعلومات الائتمانية المتاحة عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية أو كليهما، وتحسب نقطة واحدة لكل من السمات الست التالية<sup>13</sup>:

- يجري توزيع كل من المعلومات الائتمانية الايجابية (مثلا: مبالغ القروض المستحقة وأنماط السداد في الموعد المحدد)، والمعلومات السلبية (مثلا: المدفوعات المتأخرة، عدد مرات التخلف عن السداد وقيمتها، وحالات إشهار الإفلاس).

- يجري توزيع بيانات عن الشركات والأفراد علي حد سواء.

- يجري توزيع بيانات مأخوذة من تجار التجزئة، أو الشركات العامة مثل المؤسسات المالية.

- يجري توزيع بيانات عن التاريخ الائتماني لأكثر من عامين، وتحصل سجلات ومركز المعلومات الائتمانية التي تقوم بمحو البيانات الخاصة بحالات التعثر بمجرد سداد الديون على تقدير (صفر) في هذا المؤشر.

- يجري توزيع البيانات الخاصة بمبالغ القروض التي تقل عن 1 % من متوسط الدخل القومي للفرد، ويرجي ملاحظة ضرورة أن تتوافر لدى سجل أو مركز المعلومات الائتمانية كحد أدنى - بيانات تغطية لـ 1% من السكان البالغين لاحتساب نقطة واحدة في هذا المؤشر.

<sup>13</sup> تقرير مناخ الأعمال 2012 [www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria](http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria) البنك الدولي.

- يحق للمقترضين بموجب القانون الاطلاع على البيانات الخاصة بهم من اكبر سجل أو مركز للمعلومات في البلد المعني.

وتتراوح قيم هذا المؤشر بين صفر و6 مع ملاحظة أن القيم الأعلى تشير إلى توفر قدرا اكبر من المعلومات الائتمانية إما عن طريق سجل عام أو مركز خاص للمعلومات الائتمانية بما يسهل قرارات الإقراض، وإذا كان سجل أو مركز المعلومات الائتمانية لا يعمل أو كان نطاق تغطية أقل من 0.1% من السكان الراشدين فان تقدير مؤشر مدى عمق المعلومات الائتمانية يكون (صفر)؛ ومؤشر تغطية السجلات العامة للمعلومات الائتمانية يوضح تغطية قاعدة البيانات التي يديرها القطاع العام عادة بواسطة البنك المركزي أو هيئة الرقابة علي البنوك حول جدارة المقترضين سواء كانوا أفراد أو الشركات المسجلة في هذه السجلات التي تحتوي على معلومات عن تاريخ الاقتراض في سنوات الخمس الماضية ويحسب هذا كنسبة مئوية من السكان الراشدين وتحسب قيمة المؤشر (صفر) إذا لم يكن هناك سجل عام، وأخيرا مؤشر تغطية السجلات الخاصة للمعلومات الائتمانية يشبه هذا المؤشر السابق ويختلف عنه في العموم انه شركة أو منظمة خاصة لا تهدف إلى الربح، تحسب قيمة المؤشر (صفر) إذا لم يكن هناك سجل خاص.

سادسا: الاستعلام الائتماني على مستوى النظام المصرفي الجزائري.

أما فيما يتعلق بأنظمة الاستعلام الائتماني على مستوى المصارف في الجزائر فإننا نميز نوعيين من الأنظمة، الأول يخص كل مصرف على حدى أي نجدها إما تابعة لإدارة الائتمان أو هيئة مستقلة عنها، لكن قاعدة المعلومات تخص فقط الزبائن المتعاملين مع البنك، الأمر الذي أدى إلي تشتت هذه القاعدة وسهول التحايل على بعض المصارف بتقديم مثلا ضمان واحد من اجل الحصول على عدة قروض من مصارف مختلفة، أما النظام الثاني وفي هذا الصدد اصدر المشرع المصرفي الجزائري العديد من التعليمات والأنظمة التي تخص الاستعلام الائتماني والذي تجسد في هيئة تابعة لبنك الجزائر، هي مركزية المخاطر والتي تعتبر قاعدة معطيات تقوم بتجميع،

تخزين وتوفير المعلومات للمصارف المشتركة في هذه المركزية سواء على الخط أو بالطلب، وتتعلق معطياتها بالقروض والقروض الايجارية الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية للمؤسسات والأفراد، حيث تلتزم البنوك بإبلاغ المركزية بكل الديون المشكوك فيها والمتنازع بشأنها، وأول نص قانوني جاء في هذا الصدد كان ضمن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في التسعينات والتحول التدريجي إلي "الاقتصاد الحر" تجسد هذا التحول في المجال النقدي والمالي في صدور القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض وتضمنت المادة 160 من الكتاب الخامس حماية المودعين والمقترضين ما يلي<sup>14</sup>

"ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية للمخاطر تدعى - مركزية المخاطر- تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض وطبيعة وسقف القروض الممنوحة والمبالغ المسحوبة والضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك والمؤسسات المالية".

يبلغ البنك المركزي جميع البنوك والمؤسسات المالية المعلومات الخاصة بزبائن المؤسسات المالية شريطة :

- أن يكون الزبون المعني قد رخص مسبقا وخطيا للبنك أو المؤسسات المالية أن تتقدم بطلب المعلومات من البنك المركزي لهذا الأخير أن يفصح عن المعلومات المطلوبة.
- وان تتقدم المؤسسة المعنية طلبا خطيا.
- لا يجوز منح أي قروض دون أن يكون البنك أو المؤسسة المالية قد تحصلت من مركزية المخاطر على المعلومات المتعلقة بالمستفيد من القرض.
- إن البنوك والمؤسسات المالية ملزمة بالانخراط في مركزية المخاطر.

<sup>14</sup> الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية <http://www.joradp.dz>

- يعد مجلس النقد والقرض طبقا لأحكام المادة 44 قواعد تنظيم سير مركزية المخاطر وتمويله من قبل البنوك والمؤسسات المالية لا تتحمل سوى المصاريف المباشرة.

ثم عرفت هذه المركزية عدة إصلاحات أقرها القانون المصرفي في نصوصه التشريعية وهذا بغية تطوير نظام الاستعلام الائتماني في الجزائر من خلال<sup>15</sup>:

- صدور قانون النقد والقرض 10-90، صدر تنظيم رقم 01-92 المؤرخ في 22 مارس 1992 والتنظيم رقم 92-70 المؤرخ في 24 نوفمبر 1992 لبنك الجزائر يتضمن تنظيم مركزية الأخطار وعملها، وعلى البنوك والمؤسسات المالية أن تصرح بالقروض ابتداء من ( 02 ) مليون دينار.

- التنظيم رقم 94-56 المؤرخ في 07 سبتمبر 1994 يعدل التنظيم رقم 92-70 ( فترة التصريح ).

- التنظيم رقم 94-74 المؤرخ في 29 نوفمبر 1994 المتعلق بتثبيت قواعد الحديقة وتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

- الأمر رقم 11-03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض.

- التنظيم رقم 05-07 المؤرخ في 11 أوت 2005 المتعلق بتركيز وتجميع المعلومات عن المخاطر المصرفية وعمليات القرض الايجاري.

- التنظيم رقم 08-01 المؤرخ في 09 مارس 2008 المتعلق بجمع المعلومات الخاصة بالقروض الممنوحة للعائلات من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

- التنظيم رقم 09-05 المؤرخ في 30 جويلية 2009 المتعلق بتصريح عن القروض من طرف البنوك والمؤسسات المالية.

<sup>15</sup> الموقع الرسمي للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) <http://www.bank-of-algeria.dz>

وحسب معايير التقييم للبنك الدولي لمؤشر الحصول على الائتمان الذي يدخل ضمن التحليل والتقييم الدوري لمناخ الأعمال في 183 دولة والجزائر ضمن هذه الدول والتي أخذت المراتب التالية من حيث الحصول على الائتمان 152 في سنة 2012 والمرتبة 129 في سنة 2013 أي فرق قدره 23 نقطة، وهذا يدل على أن النظام المصرفي الجزائري تحسن في مؤشر الحصول على الائتمان وهذا ما يؤثر ايجابيا على مناخ الأعمال في الجزائر، أما المؤشرات الفرعية والتي تعتمد على نوعية وكمية المعلومات المتاحة التي تساعد على اتخاذ القرار الائتماني على مستوى النظام المصرفي الجزائري تتمثل في مؤشر تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)، مؤشر تغطية المراكز العامة للمعلومات الائتمانية (% من عدد السكان الراشدين)، مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6) ومؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10) خلال عشر سنوات، سوف نوضحها في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مؤشر الحصول على الائتمان في الجزائر

الترتيب	مؤشر قوة الحقوق القانونية (0-10)	مؤشر عمق المعلومات الائتمانية (0-6)	تغطية المراكز العامة للمعلومات الائتمانية/من عدد السكان الراشدين	تغطية المراكز الخاصة للمعلومات الائتمانية/من عدد السكان الراشدين	السنة
..	..	..	..	..	2004
..	3	1	..	0.0	2005
..	3	1	..	0.0	2006
..	3	2	0.2	0.0	2007
..	3	2	0.2	0.0	2008
..	3	2	0.2	0.0	2009
..	3	2	0.2	0.0	2010
..	3	2	0.2	0.0	2011
152	3	3	0.3	0.0	2012
129	3	4	2.3	0.0	2013

المصدر: تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2012.<sup>16</sup>

<sup>16</sup> تقرير مناخ الأعمال 2012 البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

اخترنا تحليل 10 سنوات حتى تكون لدينا نظرة واسعة على أنظمة الاستعلام الائتماني في الجزائر، وأهم ما يمكن ملاحظته هو عدم وجود مراكز خاصة للمعلومات الائتمانية من 2004 إلى غاية 2013 أي هناك مراكز عامة فقط والتي تجسدها مركزية المخاطر على مستوى بنك الجزائر والنسب من 2007 إلى 2011 هي 0.2 % وهي نسب ضعيفة جدا مقارنة مع بعض الدول، ونلاحظ تحسن طفيف في 2012 مقداره 0.1% أي أصبحت النسبة 0.3 % وتحسن واضح سنة 2013 مقداره 2% أي أصبحت النسبة 2.3% يمكن إرجاع السبب إلى زيادة نسبة القروض الممنوحة للأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى احتفاظ مركزية المخاطر بالبيانات الخاصة بهؤلاء الزبائن، بالإضافة إلى تأسيس مركزية خاصة بالعائلات ( التنظيم رقم 01-08 المؤرخ في 09 مارس 2008) وهذا ما حسّن النسبة في السنوات اللاحقة، أما المؤشر الثالث والمتمثل في مدى عمق المعلومات الائتمانية وهذا سواء لأنظمة الاستعلام الائتماني الخاصة أو بالنسبة لسجلات الرسمية للاستعلام الائتماني فهو يتركز على 6 نقاط أساسية تتكون من 6 أسئلة، والإجابة بـ "نعم" تعطي نقطة (01) والإجابة بـ "لا" تعطي نقطة (0)، وفي حالة النظام المصرفي الجزائري أعطي المؤشر النقاط التالية:

الجدول رقم(2): مؤشر عمق المعلومات الائتمانية

رقم السؤال	أنظمة استعلام ائتماني خاصة	سجلات رسمية للاستعلام الائتماني	التنقيط
1	لا	نعم	1
2	لا	نعم	1
3	لا	لا	0
4	لا	لا	0
5	لا	نعم	1
6	لا	نعم	1
المجموع			4

المصدر: تقرير مناخ الأعمال للبنك الدولي 2012<sup>17</sup>.

<sup>17</sup> تقرير مناخ الأعمال 2012 البنك الدولي، مرجع سبق ذكره.

- 1- هل يجري توزيع بيانات عن الأفراد والشركات على حد سواء؟
- 2- هل يجري توزيع المعلومات الائتمانية الايجابية والمعلومات الائتمانية السلبية؟
- 3- هل يجري توزيع بيانات مأخوذة من تجار التجزئة، أو شركات عامة مثل ما هو في المؤسسات المالية؟
- 4- هل يجري توزيع بيانات عن التاريخ الائتماني لأكثر من عامين؟
- 5- هل يجري توزيع البيانات الخاصة بمبالغ القروض التي تقل عن 1% من متوسط الدخل القومي للفرد؟
- 6- هل يحق للمقترضين بموجب القانون الاطلاع على البيانات

الخاصة بهم من اكبر سجل أو مركز للمعلومات في البلد المعني؟

وحسب ما تم التوصل إليه فان المشرع المصرفي الجزائري أنشأ مركزية المخاطر كنظام لتبادل المعلومات الائتمانية الايجابية والسلبية من أجل اتخاذ القرار الائتماني السليم، حيث تسمح ب الوقاية من المخاطر خاصة خطر عدم السداد، ومن اجل تحقيق أهداف الرقابة والإشراف التي تكفل سلامة المراكز المالية للبنوك وحسن أدائها لأعمالها، ومكافحة الإفراط في ديون الأفراد؛ لكن تبقى مركزية المخاطر الحالية تعرف عدة نقائص نذكر منها ما يلي:

-إن وضع سقف للقروض المصرح والمحدد بـ 02 مليون دينار سوف يبعد القروض الممنوحة سواء للمؤسسات أو الأفراد والتي قيمتها أقل من هذا المبلغ وهذا ما يوضح عدم وجود معلومات تخص هذه الفئة من القروض والعملاء.

- قاعدة معلومات غير كاملة بسبب ما تم ذكره وغياب ترشيح البيانات الخاصة بالقروض لأكثر من عامين.

- مدة التصريحات من طرف مركزية المخاطر طويلة جدا مقارنة بالمعايير الدولية المعمول بها.

- عدم وجود رقم معرف مشترك سواء للمؤسسات أو للأفراد مما لا يسمح بالتحديد الدقيق للمقترضين الأمر الذي قد يؤدي خطر الخلط بينهم.

- مركزية المخاطر الحالية تتلقى المعلومات الائتمانية فقط من المقرضين التقليديين ( البنوك والمؤسسات المالية) أما القروض الممنوحة من المؤسسات الأخرى مثل: شركات الاتصالات أو الهيئات الحكومية فهي غير متوفرة رغما أنها مهمة لمعرفة قدرة الزبون على السداد.

-.....الخ.

#### النتائج والتوصيات:

إن الإدارة الفعالة لمخاطر الائتمان بما في ذلك تحديد المخاطر، قياسها، تخفيفها، مراقبتها، الإبلاغ عنها والتحكم فيها، وبالتالي اتخاذ القرار الائتماني السليم تستوجب معرفة وقياس هذه المخاطر ذات التأثير المادي الكبير، من أجل ذلك تحتاج إلى نظم معلومات قادرة علي تزويد متخذ القرار الائتماني بالمعلومات اللازمة وبالوقت المناسب، كما يجب أن ينسجم تعقد أنظمة المعلومات مع حجم البنك ودرجة تعقد نشاطه الائتماني؛ الأمر الذي فرضته المتغيرات الاقتصادية والتكنولوجيات الحديثة



السريعة جدا، وعززته مقررات بازل II في إطار اتفاقية تسعى إلي رفع كفاءة وسلامة واستقرار النظام المالي من خلال تحسين قدرات المصارف علي تقييم أفضل للمخاطر الائتمانية وذلك عن طريق تطوير نوعية المعلومات وهذا ما جاءت به الدعامة الثالثة والأخيرة، من خلال الاستخدام المتزايد لانضباط السوق، ومن اجل إرساء نظام للاستعلام الائتماني في الجزائر يتلاءم مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية، لا بد من استغلال ماهو موجود واستكمال ماهو مطلوب، وتظهر أهم هذه المتطلبات في النقاط التالية:

- تطوير الإطار التشريعي المنظم لعملية الاستعلام الائتماني ؛
- تشجيع المؤسسات المالية والمصرفية علي تطوير نظام تبادل المعلومات حول الائتمان ؛
- إقامة قاعدة معطيات متكاملة وغير مجزئة بين الهيئات والمنظمات الأخرى ( مصلحة الضرائب، السجل التجاري، الجمارك، ... الخ)؛ والعمل على توحيد رقم معرف مشترك للأعوان الاقتصاديين سواء الطبيعيين أو المعنويين.
- تطوير الممارسات الإشرافية والرقابية للتأكد من ضمان توفر المعلومات الائتمانية وسلامتها من جهة وحماية حقوق المتعاملين من جهة أخرى؛
- إدخال الطرق الحديثة لإدارة المعلومات وإدارة المخاطر الائتمانية في نفس الوقت؛
- عدم تسقيف مبلغ القروض المصرح لدى مركزية المخاطر ليشمل عدد اكبر من القروض والعملاء؛
- العمل علي إنشاء أنظمة خاصة للاستعلام الائتماني تكمل عمل مركزية المخاطر علي مستوى البنك المركزي ( بنك الجزائر ) وهذا أيضا من أجل تحسين مناخ الأعمال الذي يعتمد على مؤشر الحصول علي الائتمان وأساسه أربعة مؤشرات فرعية أهمها \_ عمق المعلومات الائتمانية\_ حسب التقارير الصادرة عن البنك الدولي.

- الخروج من المشكل الأساسي أمام تطبيق بازل II في الجزائر وهو توافر المعلومات (المالية وغير المالية) الدقيقة وفي أوانها.

#### قائمة المراجع :

- شقيري نوري موسى وآخرون " إدارة المخاطر "، دار المسيرة للنشر و التوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2012.

- محمد مطر " الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العلمية "، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة 2010.

- اسماعيل حجبر " التحليل الائتماني لاتخاذ القرار الائتماني " مجلة البنوك في الأردن، العدد الرابع، المجلد الثاني والعشرون، 2003.

- منير إبراهيم هندي " إدارة البنوك التجارية مدخل اتخاذ القرارات " المكتب العربي الحديث، إسكندرية، الطبعة الثالثة 2010.

- طارق طه " إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية "، دار الكتب، إسكندرية، 2000.

- عدنان تايه النعيمي " إدارة الائتمان، منظور شمولي "، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى 2010.

- محمد يسر برنيه " تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر في الدول العربية " صندوق النقد العربي ابوظبي 2008.

- عبد الله الحسن محمد " دور الاستعلام الائتماني في ترقية أداء المصارف " مجلة دراسات وبحوث، العدد 62 ديسمبر 2011.

- إبراهيم كسارنة " اطر أساسية ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر " صندوق النقد العربي، ابوظبي 2008.

- سيم كاراكادج ومايكل تيلور " نحو معيار مصرفي عالمي جديد، مقترحات لجنة بازل " مجلة التمويل والتنمية، ديسمبر 2000.

- تقرير مناخ الأعمال 2012 [www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria](http://www.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria) البنك الدولي.

- الموقع الرسمي للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية <http://www.joradp.dz>

– الموقع الرسمي للبنك المركزي الجزائري (بنك الجزائر) <http://www.bank-of-algeria.dz>

- ERIC LAMARQUE « **GESTION BANCAIRE, AVEC UN CAS D'ENTREPRISE** », PERSON EDUCATION, 2e édition 2008.
- Sylvie de Coussrgues « **GESTION DE LA BANQUE – DU DIAGNOSTIC A LA STRATEGIE** », DUNOD, 3e édition 2002, p 123– 124
- OLIVIER REMOND ET BRUNU RENHAS « **L'enjeu de Bale II pour le système d'information de la banque de détail** », BANQUE magazine supplément au n 650, septembre 2003.
- ERIC LAMARQUE « **GESTION BANCAIRE, AVEC UN CAS D' ENTREPRISE** », PERSON EDUCATION, 2e édition 2008.

